مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٣٨)

الحالة العملية للمرأة العمانية

إعداد

د / لطفى كمال عبده عزاز

أستاذ (م) نظم المعلومات الجغرافية ، والتخطيط الحضرى

قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ٢٨ العدد (١١١) اكتوبر ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحالة العملية للمرأة العمانية

دكتور/ لطفي كمال عبده عزاز[1]

الملخص

تفيد دراسة الحالة العملية في إعطاء صورة عن ذلك الجزء من السكان القادر على العمل المنتج ، وأولئك الذين يقومون بأعباء النشاط الاقتصادي وإعالة بقية السكان غير العاملين ، مما يساعد على تقييم طريقة استخدام القوى البشرية والتخطيط المستقبلي لها، وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف على الحالة العملية للمرأة العمانية (صاحبة عمل- تعمل لحسابها - تعمل بأجر- تعمل بدون أجر)، و التعرف على القطاعات الإقتصادية التي تعمل بها المرأة (القطاع الحكومي – القطاع الخاص – القطاع العائلي). ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الإقليمى في الدراسة ، كما تم استخدام التحليل الكمى حيث تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS الإصدار ١٦ ، كما تم إجراء التحليل المكاني للبيانات باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS لإبراز التباينات والاختلافات المكانية و الإقليمية ، وإنتاج الخرائط والأشكال البيانية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة الزيادة الكبيرة في عدد الإناث العمانيات المشتغلات بين تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ حيث بلغ مقدار الزيادة ٧٤,٨٦% بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٠,٧% وهو يمثل ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني(٥,٢٤%) في نفس الفترة، وهي أكبر بكثير من مقدار الزيادة بالنسبة للذكور (٤,١%)خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى الزيادة الكبيرة في حجم المشتغلات الإناث في السلطنة وهو يشير إلى زيادة نسبة مساهمة المرأة العمانية في النشاط الإقتصادي. وأنتهت الدراسة بعدد من التوصيات المعتمدة على الصورة العامة والتفصيلية للحالة العملية و القطاعات الإقتصادية وإلقاء الضوء على النقاط التي تهم صانعي القرار عند وضع سياستهم الخاصة بهما.

الكلمات المفتاحية (KEY WORDS): الحالة العملية – القطاعات الإقتصادية – المرأة العمانية – المرأة الخليجية

[1] أستاذ (م) نظم المعلومات الجغرافية ، والتخطيط الحضري، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحالة العملية للمرأة العمانية

دكتور/ لطفي كمال عبده عزاز[1]

الملخص

تعود دراسة الحالة العملية في إعطاء صورة عن ذلك الجزء من السكان القادر على العمل المنتج ، وأولئك الذين يقومون بأعباء النشاط الاقتصادي وإعالة بقية السكان غير العاملين ، مما يساعد على تقييم طريقة استخدام القوى البشرية والتخطيط المستقبلي لها، وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف على الحالة العملية للمرأة العمانية (صاحبة عمل- تعمل لحسابها - تعمل بأجر – تعمل بدون أجر)، و التعرف على القطاعات الإقتصادية التي تعمل بها المرأة (القطاع الحكومي – القطاع الخاص – القطاع العائلي). ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الإقليمى في الدراسة ، كما تم استخدام التحليل الكمى حيث تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS الإصدار ١٦ ، كما تم إجراء التحليل المكاني للبيانات باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS لإبراز التباينات والاختلافات المكانية و الإقليمية ، وإنتاج الخرائط والأشكال البيانية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة الزيادة الكبيرة في عدد الإناث العمانيات المشتغلات بين تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ حيث بلغ مقدار الزيادة ٧٤,٨٦% بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٠,٧% وهو يمثل ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني(٥,٢٤%) في نفس الفترة، وهي أكبر بكثير من مقدار الزيادة بالنسبة للذكور (٤,١%)خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى الزيادة الكبيرة في حجم المشتغلات الإناث في السلطنة وهو يشير إلى زيادة نسبة مساهمة المرأة العمانية في النشاط الإقتصادي. وأنتهت الدراسة بعدد من التوصيات المعتمدة على الصورة العامة والتفصيلية للحالة العملية و القطاعات الإقتصادية وإلقاء الضوء على النقاط التي تهم صانعي القرار عند وضع سياستهم الخاصة بهما.

الكلمات المفتاحية (KEY WORDS): الحالة العملية – القطاعات الإقتصادية – المرأة العمانية – المرأة الخليجية

[1] أستاذ (م) نظم المعلومات الجغرافية ، والتخطيط الحضري، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجرد نصوص قانونية إلى واقع ملموس، وبينما يواصل جلالته - حفظه الله- تشجيعه للمرأة حتى ترسخ وجودها اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، إجتهدت المرأة العمانية في الإستفادة من هذه الفرصة فبدأت تخرج للحياة العامة وفتحت أمامها أبواب التعليم والعمل مستفيدة من ثقة القيادة السامية فيها والمجتمع بأكمله .فاختلفت صورة المرأة العمانية اليوم عن صورتها بالأمس، إذ نجدها اليوم في كل المواقع بعد أن حصلت على التعليم حتى مراحله العليا وحصلت على الوظائف بمختلف مستوياتها وبنسبه متكافئة مع الرجل، فاستطاعت المرأة العمانية خلال مسيرة النهضة أن تثبت قدراتها العلمية وكفاءتها العملية لتبرهن جدارتها بالثقة التي منحت لها من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والمجتمع العماني وتعتبر الخطوات التي قطعتها المرأة العمانية في السنوات الماضية وما حققته من إنجازات أكبر دليل على أن المرأة العمانية أصبحت أهلاً للثقة التي أوليت إليها. فهي أصبحت كالنحلة التي لم تكتف بامتصاص رحيق زهرة واحدة بل أخذت تبحث دائما عن الجديد والمفيد الذي يثري لها عالمها وتبني به مجتمعها وأسرتها فعملت تارة كمتطوعة وأخرى كمكملة لدور الرجل فكونت لنفسها كيانا مستقلاً قادرا على إدارة أعمال كبيرة بمفردها . ولم تتوقف المرأة العمانية عند هذا الحد بل حصلت على مراكز جديدة وأحرزت نجاحات عديدة في المجتمع (وزارة الإعلام ، ٢٠٠٢).

١. **الهدف وأهمية الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلي:

١. التعرف على الحالة العملية للمرأة العمانية (صاحبة عمل- تعمل لحسابها - تعمل بأجر-بدون أجر)
٢. التعرف على القطاعات الإقتصادية التي تعمل بها المرأة العمانية.
٣. الانتهاء بعدد من التوصيات المعتمدة على الصورة العامة والتفصيلية للحالة العملية و النشاط الإقتصادي وإلقاء الضوء على النقاط التي تهم صانعي القرار عند وضع سياستهم الخاصة بهما.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. المنهجية والأساليب المستخدمة والمقاييس ومصادر البيانات:

تم الاعتماد على المنهج الإقليمي في الدراسة ، مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى بما يتفق وتحليل الظاهرة وبحكم اختلاف المعالجة لأجزاء الدراسة ، من أجل التعرف على توزيع وربط وتحليل وضع المرأة العمانية حسب الحالة العملية والوقوف على خصائصهن واتجاهاتهن بين تعدادي ٢٠٠٣، و ٢٠١٠ ، كما تم الاستعانة بالأسلوب الكمي والكارتوجرافي في تحليل البيانات ورسم مجموعة الخرائط والأشكال البيانية. تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS الإصدار ١٦ ، كما تم إجراء التحليل المكاني للبيانات باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS لإبراز التباينات والاختلافات المكانية و الإقليمية.

٣. التوزيع النسبي النوعي للعمانيين حسب الحالة العملية

بلغ عدد المشتغلين العمانيين ٤٤٦,٩٦٦ فرد في عام ٢٠١٠ جدول (١) ، وشكل ١ بينما كان عددهم ٣٢٧٠٢٠ فرد في عام ٢٠٠٣ جدول (٢) ، وشكل ٢ مما يعني زيادة بنسبة ٣٦,٦٨ % في خلال سبع سنوات بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٥,٢٤%. وبالنسبة للتوزيع النوعي نجد أن الذكور يشكلون ٧٨,١٢% ،و الإناث ٢١,٨٨% في عام ٢٠١٠ ، بينما شكل الذكور ما نسبته ٨٢,٩ % في ٢٠٠٣، وشكل الإناث ١٧,١ % مما يعني أن هناك زيادة طفيفة في نسبة مساهمة الإناث في عداد المشتغلين العمانيين. وعلى الرغم من هذه الزيادة الطفيفة في نسبة مساهمة الإناث في جملة المشتغلين على المستوى الوطني؛ إلا أن معدل الزيادة في عدد الإناث بين تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ بلغ ٧٤,٨٦% بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٠,٧% وهو يمثل ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني(٥,٢٤%) في نفس الفترة، وهو أكبر بكثير من مقدار الزيادة بالنسبة للذكور (٤,١%)خلال نفس الفترة وهو ما يشير إلى الزيادة الكبيرة في حجم المشتغلات الإناث في السلطنة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (١) التوزيع النسبي للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠١٠

الحالة العملية	التوزيع النسبي (%)		
	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	٢,٤	١,٢	٢,٢
يعمل لحسابه	٤,٦	٦,٢	٥
يعمل بأجر	٩٢,٩	٩١,٧	٩٢,٥
يعمل بدون أجر	٠,١	٠,٩	٠,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد المشتغلين	٣٤٩١٨١	٩٧٧٨٥	٤٤٦٩٦٦

- المصدر: بيانات التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت

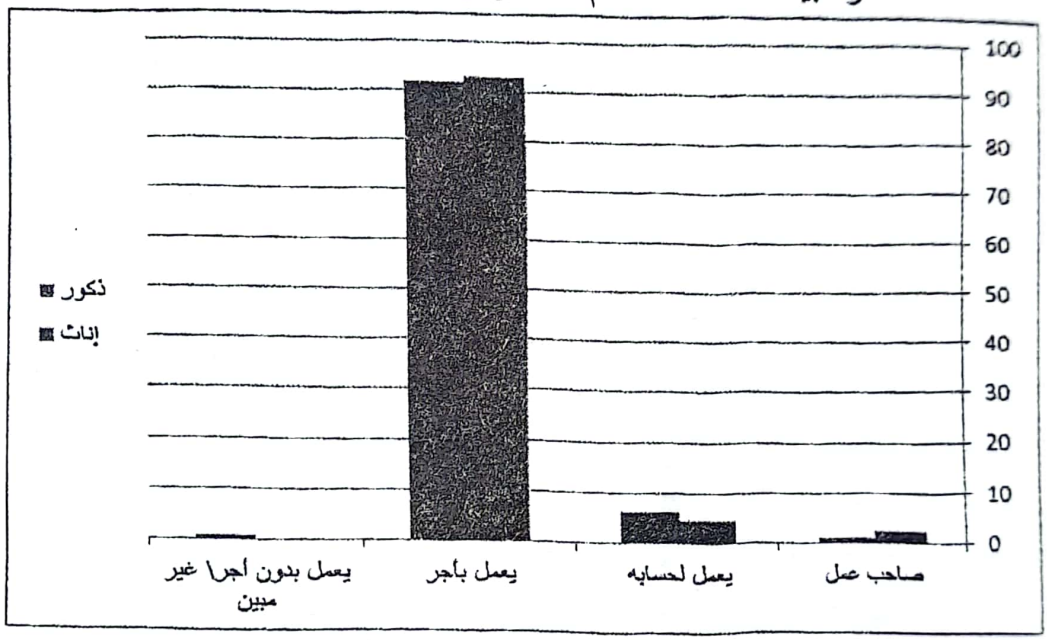

شكل (١) التوزيع النسبي للعمانيين (ذكور-إناث) حسب الحالة العملية ٢٠١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٢) التوزيع النسبي للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠٠٣

الحالة العملية	التوزيع النسبي (%)		
	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	٢,١	٠,٦	١,١
يعمل لحسابه	٧,٤	٧,١	٣,٩
يعمل بأجر	٩٠	٩١,٦	٩٢,٥
يعمل بدون أجر	٠,٥	٠,٧	٠,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد المشتغلين	٢٧١٠٩٨	٥٥٩٢٢	٣٢٧٠٢٠

- المصدر: بيانات التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت

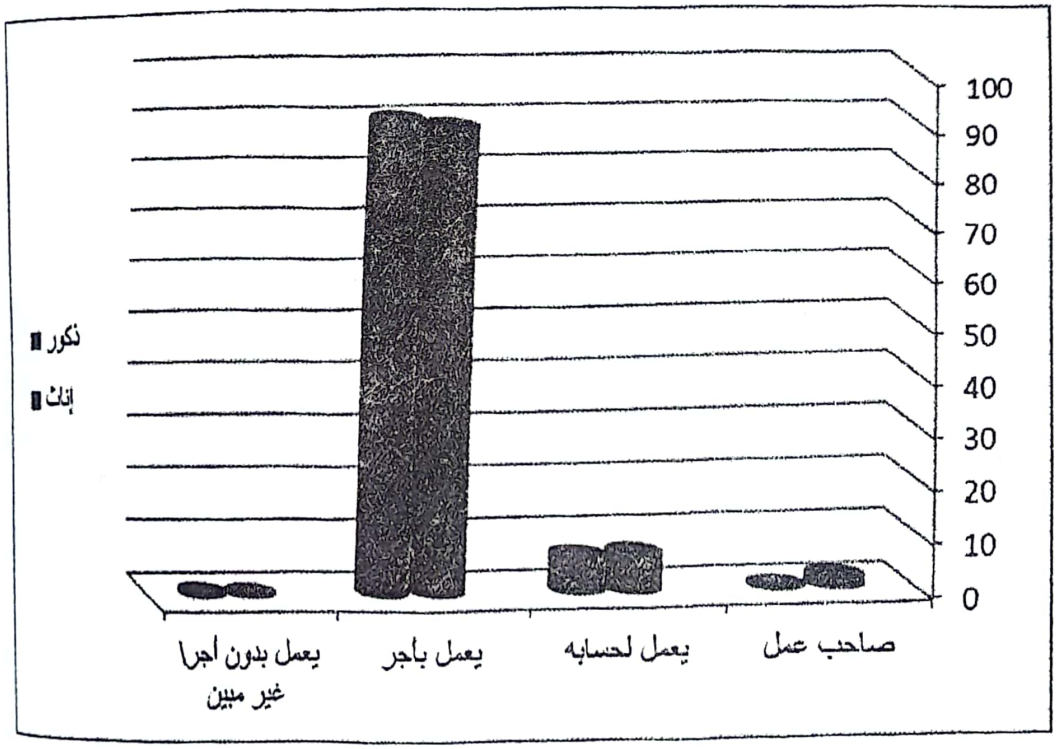

شكل (٢) التوزيع النسبي للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠٠٣

وعلى المستوى النوعي بالنسبة للذكور بين ٢٠١٠ و ٢٠٠٣ نجد أن هناك زيادة طفيفة في فئة أصحاب الأعمال حيث كانت ٢,١% في ٢٠٠٣ و أصبحت ٢,٤% في ٢٠١٠، وحدث انخفاض لافت في فئة العاملين لحساب أنفسهم من ٧,٤% في ٢٠٠٣ إلى ٤,٦ في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٠١٠، وقد يكون ذلك هو السبب في زيادة نسبة العاملين بأجر ٩٢,٩% في ٢٠١٠ بينما كانوا ٩٠% فقط في ٢٠٠٣. وبالنسبة للإناث فهناك ثبات نسبي في نسبة العاملات بأجر حيث كانت ٩١,٦% في ٢٠٠٣ و أصبحت ٩١,٧% في ٢٠١٠، وانخفاض طفيف في فئة من يعملن لحساب انفسهن من ٧,١% في ٢٠٠٣ إلى ٦,٢% في ٢٠١٠، ولكن اللافت للنظر هو تضاعف نسبة صاحبات الأعمال من ٠,٦% في ٢٠٠٣ إلى ١,٢% عام ٢٠١٠ و هو ما يشير إلى زيادة اتجاه النساء للعمل كصاحبات أعمال و هو مؤشر نوعي جيد للمرأة العمانية.

٤. التوزيع المطلق للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية

وإذا انتقلنا لدراسة التوزيع المطلق للمشتغلين العمانيين، فإننا سنتعرف على الاختلافات العددية بصورة أكثر و ضوحاً من المقارنة بالأرقام النسبية . فعلى مستوى الإناث صاحبات الأعمال كان عددهن ٣٥٤ في ٢٠٠٣ و أصبحن ١٢٠٧ في عام ٢٠١٠ (جدولي ٣ و٤) والشكلين ٣ ، ٤ و بزيادة قدرها ٢٤١% في خلال سبع سنوات (ومتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٤%) وهو ما يؤكد زيادة اتجاه النساء للعمل كصاحبات أعمال كما ذكرنا من قبل، وعلى مستوى الذكور كان عدد أصحاب الأعمال ٥٦٩١ في ٢٠٠٣ و أصبحوا ٨٦٨٧ في ٢٠١٠ بزيادة قدرها ٥٢,٦% (ومتوسط زيادة سنوية قدرها ٧,٥%)، وهو ما يشير إلى أن صاحبات الأعمال يزدن بنسبة بلغت حوالي ٥ أمثال نسبة الذكور في نفس الفئة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٣) التوزيع المطلق للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠٠٣

الحالة العملية	إناث	ذكور
صاحب عمل	354	5691
يعمل لحسابه	3997	20091
يعمل بأجر	51217	244071
يعمل بدون أجر	273	360
غير مبين	81	885
الإجمالي	55922	271098

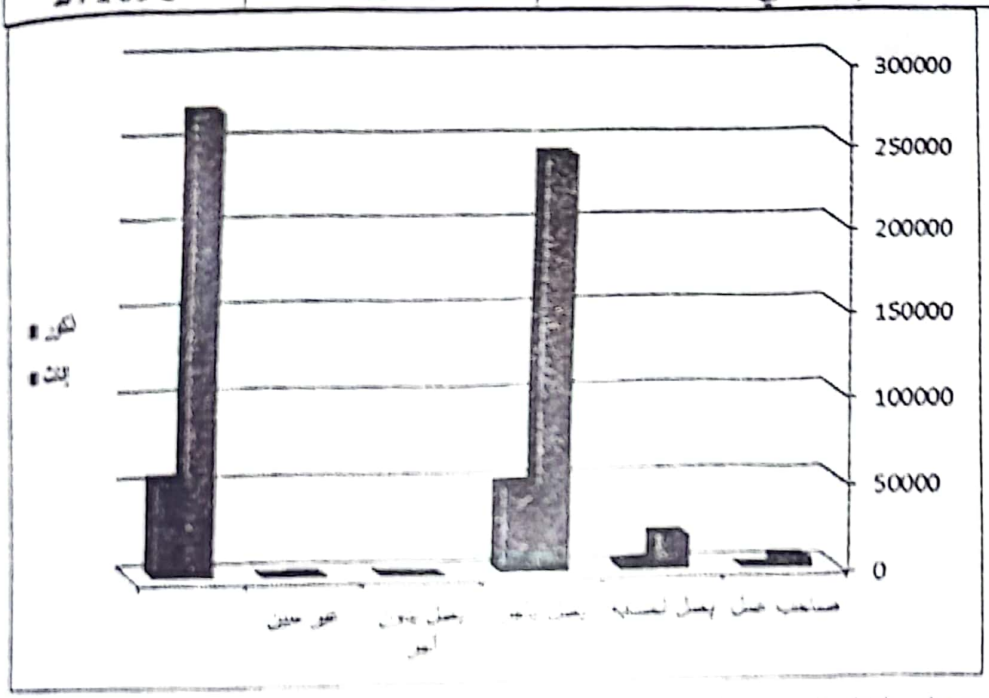

شكل (٣) التوزيع المطلق للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠٠٣

أما من يعمل لحسابهن الخاص فكان عددهن ٣٩٩١ عام ٢٠٠٣ وأصبحن ٦١٠٨ عام ٢٠١٠ بزيادة نسبتها ٥٢,٨% (بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٧,٥%)، بينما كان عدد الذكور في نفس الفئة ٢٠٠٩١ عام ٢٠٠٣ وتناقصوا إلى ١٦٤٥١ حيث تناقصوا بنسبة ١٨% تقريبا خلال سبع سنوات، وربما يمكن تفسير ذلك بزيادة نسبة العاملين بأجر (ذكور) حيث كان عددهم ٢٤٤٠٧١ عام ٢٠٠٣ وأصبحوا ٣٣٥١٨٦ في عام ٢٠١٠ بزيادة كبيرة مقدارها ٣٧% بين التعدادين، وهو ما يمكن أن يشير إلى اتجاه الذكور للعمل بأجر بصورة أكبر من أن يعملوا لحساب أنفسهم. أما بالنسبة للإناث العاملات بأجر فكان عددهن ٥١٢١٧ عام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٠١٠ و أصبحن ٩١٩٣١ عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة مقدارها ٧٩,٤٩% (بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١١,٤%) وهو ما يشير أيضاً للزيادة الكبيرة في نسبة العاملات بأجر مقارنة بالذكور في نفس الفئة.

جدول (٤) التوزيع المطلق للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠١٠

الحالة العملية	إناث	ذكور
صاحب عمل	1207	8687
يعمل لحسابه	6108	16451
يعمل بأجر	91931	335186
يعمل بدون أجر	844	583
الإجمالي	100090	360907

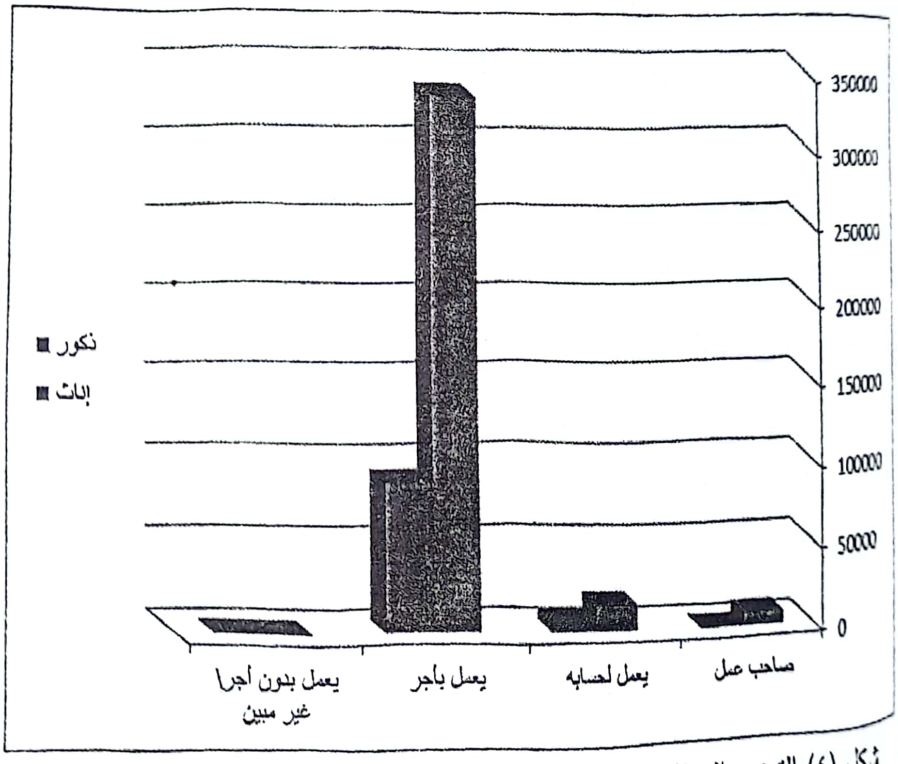

شكل (٤) التوزيع المطلق للعمانيين (ذكور وإناث) حسب الحالة العملية ٢٠١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥. توزيع الحالة العملية للعمانيين على مستوى المحافظات والنوع

٥.١ توزيع الحالة العملية للعمانيين (صاحب عمل) على مستوى المحافظات والنوع

جدول (٥) وشكلي (٥) و (٦) يوضحا توزيع الحالة العملية للعمانيين (صاحب عمل) حسب المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠، ومن الجدول والشكلين نلاحظ ما يلي:

١. هناك زيادة في حجم أصحاب العمل لكل من الذكور و الإناث على المستوى الوطني حيث كان عدد أصحاب العمل الذكور ٥٦٩١ في عام ٢٠٠٣ وأصبحوا ٨٦٨٧ في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدررها ٥٢,٦%، و كان عدد أصحاب العمل الإناث ٣٥٤ في عام ٢٠٠٣ وأصبحن ١٢٠٧ في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدررها حوالي ٢٤١%، وهو ما يشير إلى زيادة كبيرة في حجم و نسبة العمانيات صاحبات الأعمال مقارنة بالذكور، ويؤكد ذلك زيادة نسبة الإناث العمانيات صاحبات الأعمال من ٥,٩% من إجمالي العمانيين أصحاب الأعمال عام ٢٠٠٣، و أصبحن يشكلن ١٢,٢% في ٢٠١٠، ويقابل ذلك انخفاض نسبة الذكور أصحاب الأعمال من ٩٤,١% في ٢٠٠٣ إلى ٨٧,٨% في عام ٢٠١٠.

٢. ونلاحظ من الجدول أيضاً زيادة في حجم أصحاب الأعمال العمانيين لكل من الذكور و الإناث بين تعدادي ٢٠٠٣، و٢٠١٠ في كل المحافظات فيما عدا محافظتي مسندم و البريمي اللتان شهدتا انخفاضاً في حجم أصحاب الأعمال العمانيين الذكور في الفترة التعدادية المذكورة حيث كان عدد أصحاب الأعمال العمانيين الذكور ١٩٢ في مسندم عام ٢٠٠٣ و أصبحوا ١٦٣ في ٢٠١٠ بنسبة انخفاض مقدارها ١٥,١%،وفي البريمي كان عددهم ١٩٤ في عام ٢٠٠٣ و أصبحوا ١٨٦ في ٢٠١٠ بنسبة انخفاض مقدارها ٤,١%.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

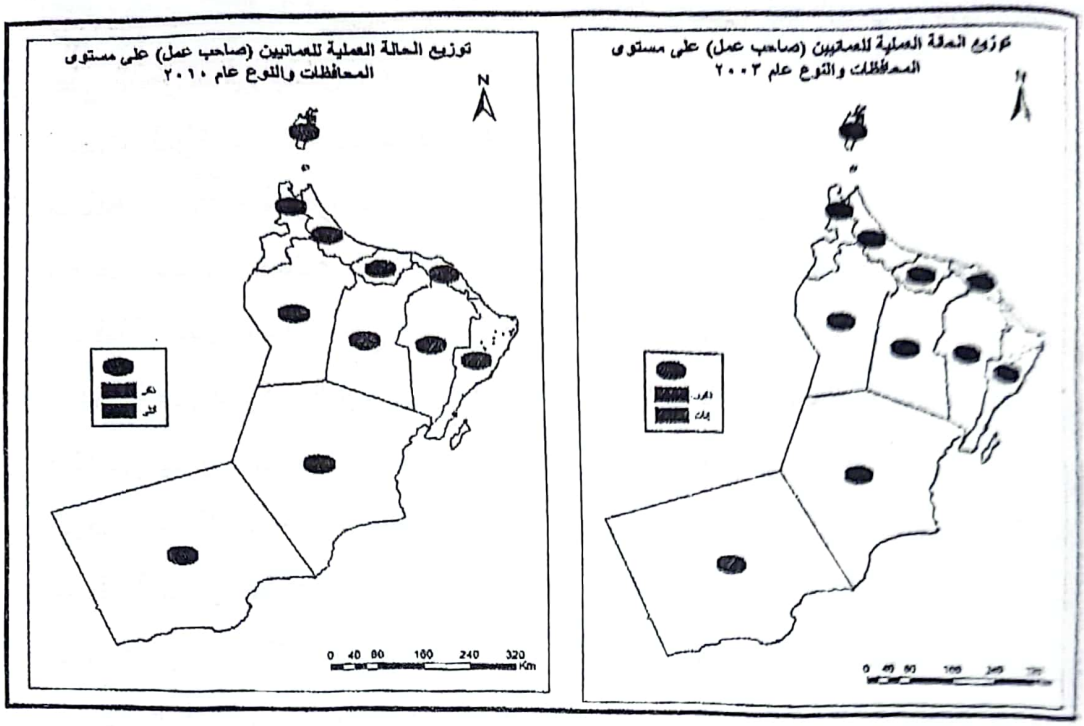

شكل (٥) توزيع الحالة العملية للعمانيين (صاحب عمل) على مستوى المحافظات والنوع ٢٠٠٣، ٢٠١٠

جدول (٥) توزيع الحالة العملية للعمانيين (صاحب عمل) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠

	2003		2010	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
مسقط	130	1692	419	2877
شمال الباطنة	41	935	154	1433
جنوب الباطنة	41	491	99	667
مسندم	2	192	7	163
البريمي	11	194	16	186
الظاهرة	21	324	74	388
الداخلية	49	706	176	1203
جنوب الشرقية	10	454	81	709
شمال الشرقية	36	373	99	611
الوسطى	0	18	1	47
ظفار	13	312	81	403
الإجمالي	354	5691	1207	8687

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣. وتفاوتت نسب الزيادة بين المحافظات المختلفة بصورة إجمالية و على مستوى النوع على النحو التالي (شكل ٦):

- سجلت المرأة العمانية أرقاماً قياسية في نسبة زيادتهن كصاحبات أعمال حيث جاءت محافظة جنوب الشرقية بنسبة زيادة قدرها ٧١٠% بين تعدادي ٢٠٠٣، و ٢٠١٠، وجاءت نساء محافظة ظفار في المركز الثاني بنسبة زيادة قدرها ٥٢٣%، و تلتها محافظة شمال الباطنة في المركز الثالث بنسبة زيادة قدرها ٢٧٥,٦ %، ثم محافظة الداخلية في المركز الرابع بنسبة زيادة قدرها ٢٥٩%، و محافظة الظاهرة في المركز الخامس بنسبة زيادة قدرها ٢٥٢%، ثم محافظة مسندم في المركز السادس بنسبة زيادة قدرها ٢٥٠%، وتظهر محافظة مسقط في المركز السابع بنسبة زيادة قدرها ٢٢٢%، و محافظة شمال الشرقية في المركز الثامن بنسبة زيادة قدرها ١٧٥%، و محافظة جنوب الباطنة في المركز التاسع بنسبة زيادة قدرها ١٤١%، وأخيراً محافظة البريمي في المركز العاشر بنسبة زيادة قدرها ٤٥,٤%، و الجدير بالذكر أن محافظة الوسطى لم يكن بها أي صاحبة عمل عمانية في ٢٠٠٣ ولكن ظهرت واحدة فقط في تعداد ٢٠١٠ وهو تطور تاريخي بلا شك، و تعكس هذه المؤشرات تطوراً نوعياً كبيراً في المجتمع العماني بزيادة نسبة النساء صاحبات الأعمال و هو اتجاه ينبغي دراسته تفصيلياً و التعرف على دوافعه و تشجيع زيادته في المستقبل.
- أما بالنسبة للذكور العمانيين فقد حدثت زيادة في أعدادهم ولكن لا تقارن بالزيادات التي حققتها الإناث في نفس الفئة، ولكن تستمر محافظة الوسطى في إثارة الانتباه - كما حدث مع الإناث في نفس الفئة- حيث سجلت المحافظة نسبة زيادة قدرها ١٦١% مما وضعها في صدارة المحافظات العمانية في نسبة الزيادة بين ٢٠٠٣، و ٢٠١، وجاءت في الترتيب الثاني محافظة الداخلية بنسبة زيادة قدرها ٧٠,٤%، ثم محافظة مسقط في الترتيب الثالث بنسبة زيادة قدرها ٧٠%، فمحافظة شمال الشرقية في الترتيب الرابع بنسبة زيادة قدرها ٦٣,٨%، ثم محافظة جنوب الشرقية في الترتيب الخامس بنسبة زيادة قدرها ٥٦,٢%، فمحافظة شمال الباطنة في الترتيب السادس بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٣%، ثم محافظة جنوب الباطنة في الترتيب السابع بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٨%، فمحافظة ظفار في الترتيب الثامن بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٢%، وأخيراً محافظة الظاهرة في الترتيب التاسع بنسبة زيادة قدرها ١٩,٨%.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

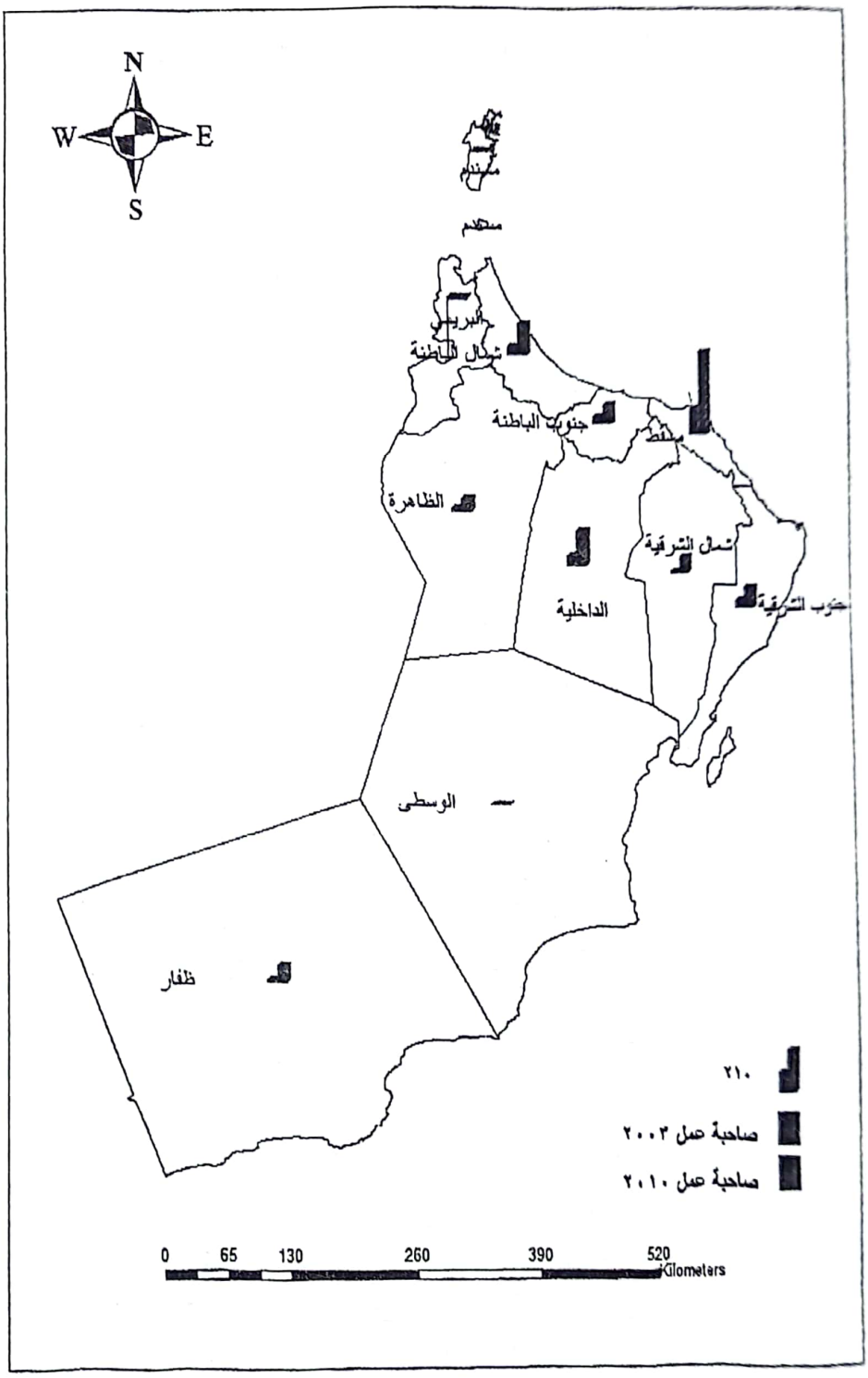

شكل (٦) توزيع الحالة العملية للعمانيين (صاحب عمل) على مستوى المحافظات والنوع -إناث ٢٠٠٣، ٢٠١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢.٥ توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل لحسابه) حسب المحافظات والنوع

يوضح جدول (٦) وشكلي (٧) و (٨) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل لحسابه) حسب المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣،و٢٠١٠، ، ومن الجدول والشكلين نلاحظ ما يلي:

١. انخفاض حجمي و نسبي في إجمالي العمانيين الذكور العاملين لحساب أنفسهم حيث كان عددهم ٢٠٠٩١ في ٢٠٠٣، و انخفض إلى ١٦٤٥١ في ٢٠١٠ بنسبة انخفاض قدرها ١٨,١% بين التعدادين.

٢. استمرت الإناث في تسجيل زيادات حجمية و نسبية في هذه الفئة حيث كان عددهن ٣٩٩٧ في ٢٠٠٣ وزادوا إلى ٦١٠٨ في ٢٠١٠ بنسبة زيادى قدرها ٥٢,٨% وهو تأكيد على الاتجاه الايجابي للمرأة العمانية نحو دخول سوق العمل كصاحبات أعمال أو عاملات لحساب أنفسهن و هو اتجاه يجب دراسته و تقييمه و تشجيعه.

جدول (٦) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل لحسابه) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣،و ٢٠١٠

	2003		2010	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
مسقط	760	2296	1380	2720
شمال الباطنة	256	4165	727	3345
جنوب الباطنة	404	2241	592	1645
مسندم	67	460	46	201
البريمي	16	331	20	297
الظاهرة	153	1161	235	597
الداخلية	959	2198	1424	1566
جنوب الشرقية	205	3262	550	3235
شمال الشرقية	961	1864	937	1758
الوسطى	9	1396	7	638
ظفار	207	717	190	449
الإجمالي	3997	20091	6108	16451

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

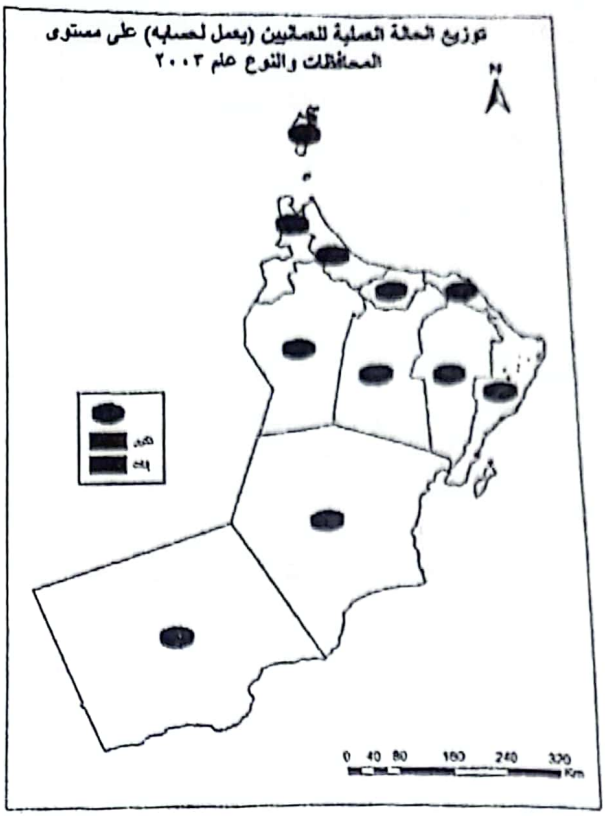

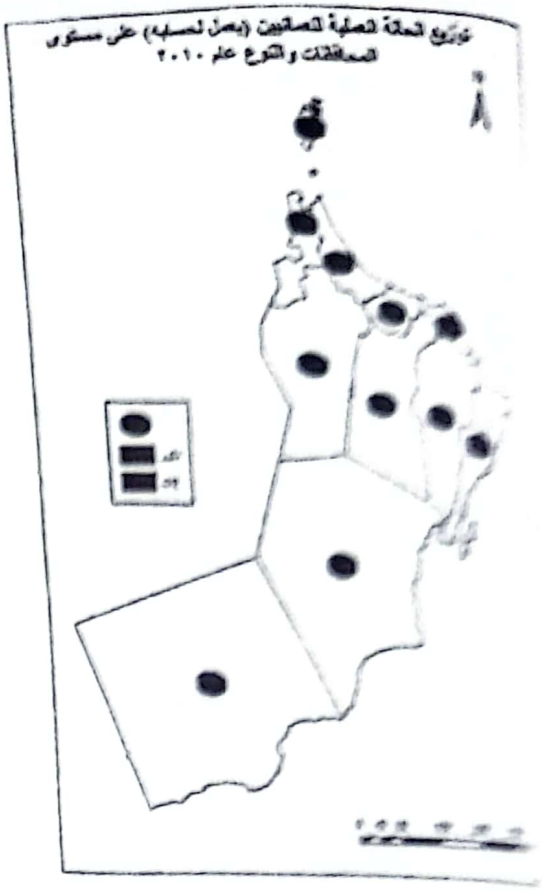

شكل (٧) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل لحسابه) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣و ٢٠١٠

- على مستوى المحافظات بالنسبة للإناث؛ نجد أن ثلثي المحافظات سجلت زيادة حجمية و نسبية في فئة العاملات لحساب أنفسهن؛ حيث جاءت محافظة شمال الباطنة في تسجيل أعلى نسبة زيادة بين التعدادين في هذه الفئة بلغت ١٨٤%، تلتها محافظة جنوب الشرقية بنسبة زيادة قدرها ١٦٨%، ثم محافظة مسقط بنسبة زيادة قدرها ٨١,٦%، فمحافظة الظاهرة بنسبة زيادة قدرها٥٣,٦%، و محافظة الداخلية بنسبة زيادة قدرها ٤٨,٥%، فمحافظة جنوب الباطنة بنسبة زيادة قدرها ٤٦,٥%.
- أما المحافظات التي سجلت تناقص حجمي و نسبي في فئة العاملات لحساب أنفسهن تأتي محافظة الوسطى في البداية بنسبة تناقص قدرها ٢٢,٢%، ثم محافظة ظفار بنسبة تناقص قدرها ٨,٢%، و محافظة شمال الشرقية بنسبة تناقص قدرها٢,٥%

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

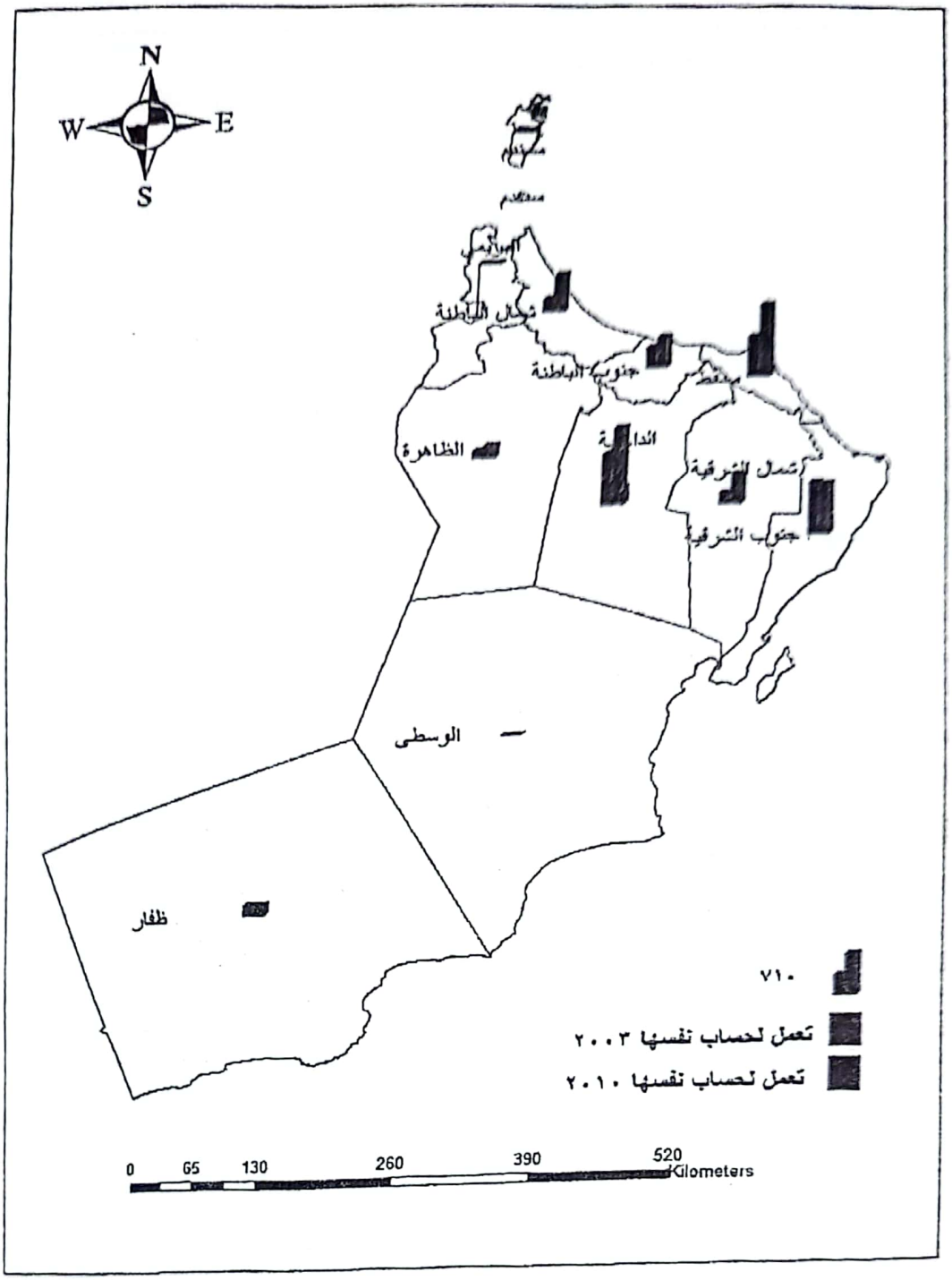

شكل (٨) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل لحسابه) على مستوى المحافظات والنوع –إناث ٢٠٠٣، ٢٠١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣,٥ توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بأجر) على مستوى المحافظات والنوع

يوضح جدول (٧) والشكلين (٩) ، (١٠) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بأجر) حسب المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠، و من الجدول و الشكلين يمكن ملاحظة ما يلي:

على مستوى السلطنة هناك زيادة حجمية و نسبية للعمانيين العاملين بأجر لكل من الذكور و الإناث على حد سواء، و إن كانت نسبة الزيادة بالنسبة للإناث أعلى حيث سجلن نسبة زيادة قدرها ٧٩,٥% بين تعدادي ٢٠٠٣، و٢٠١٠ حيث كان عددهن ٥١٢١٧ في ٢٠٠٣ و أصبحن ٩١٩٣١ في ٢٠١٠.

جدول (٧) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بأجر) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠

	2003		2010	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
مسقط	21545	68708	34139	83859
شمال الباطنة	6378	41244	14315	64334
جنوب الباطنة	4385	26597	8683	40294
مسندم	489	3156	975	4041
البريمي	1130	5588	1897	6650
الظاهرة	2724	15248	4932	21218
الداخلية	5483	30590	10353	46701
جنوب الشرقية	3183	16091	5802	21293
شمال الشرقية	2663	13147	4807	19092
الوسطى	87	1854	321	1851
ظفار	3150	21848	5707	25853
الإجمالي	51217	٢٤٤٠٧١	91931	335186

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

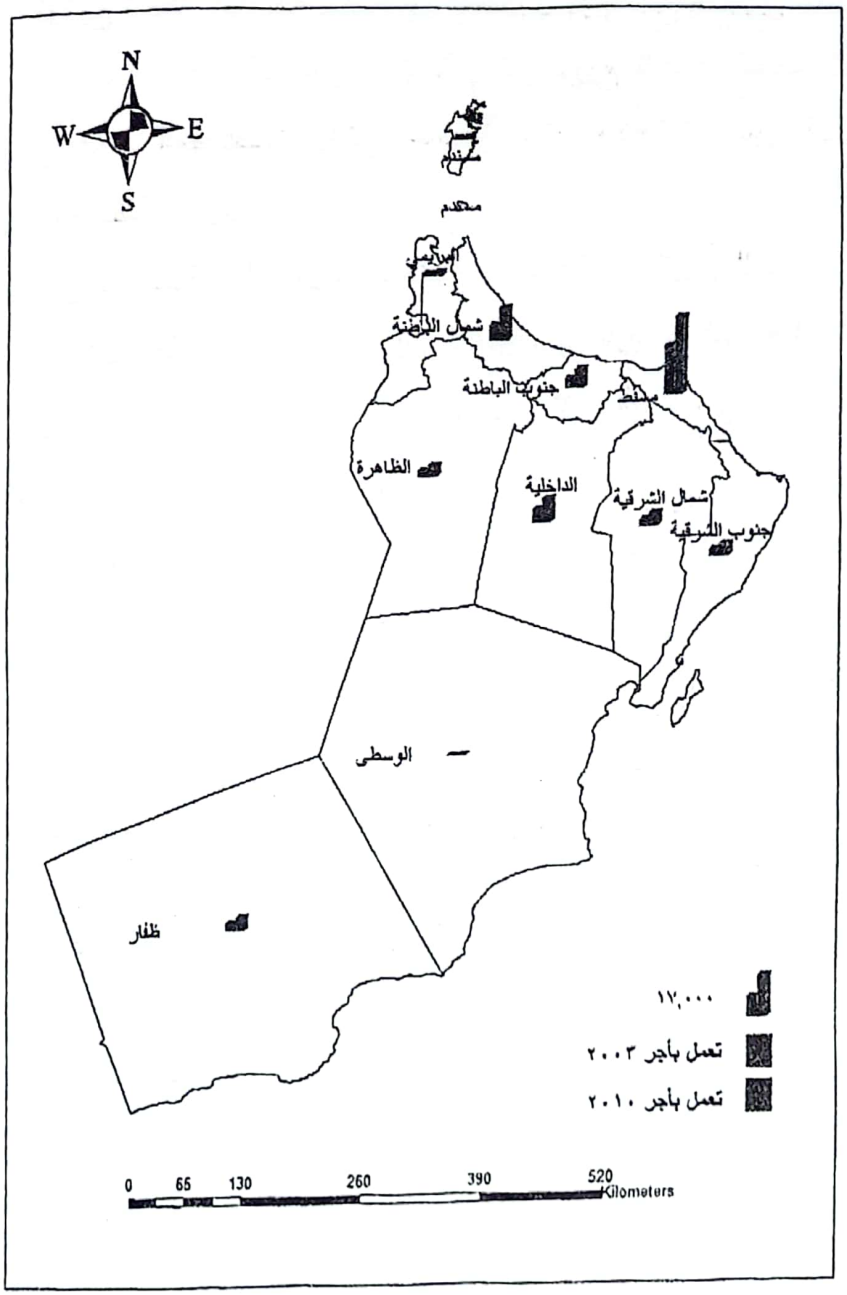

شكل (٩) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بأجر) على مستوى المحافظات والنوع -إناث ٢٠٠٣، ٢٠١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

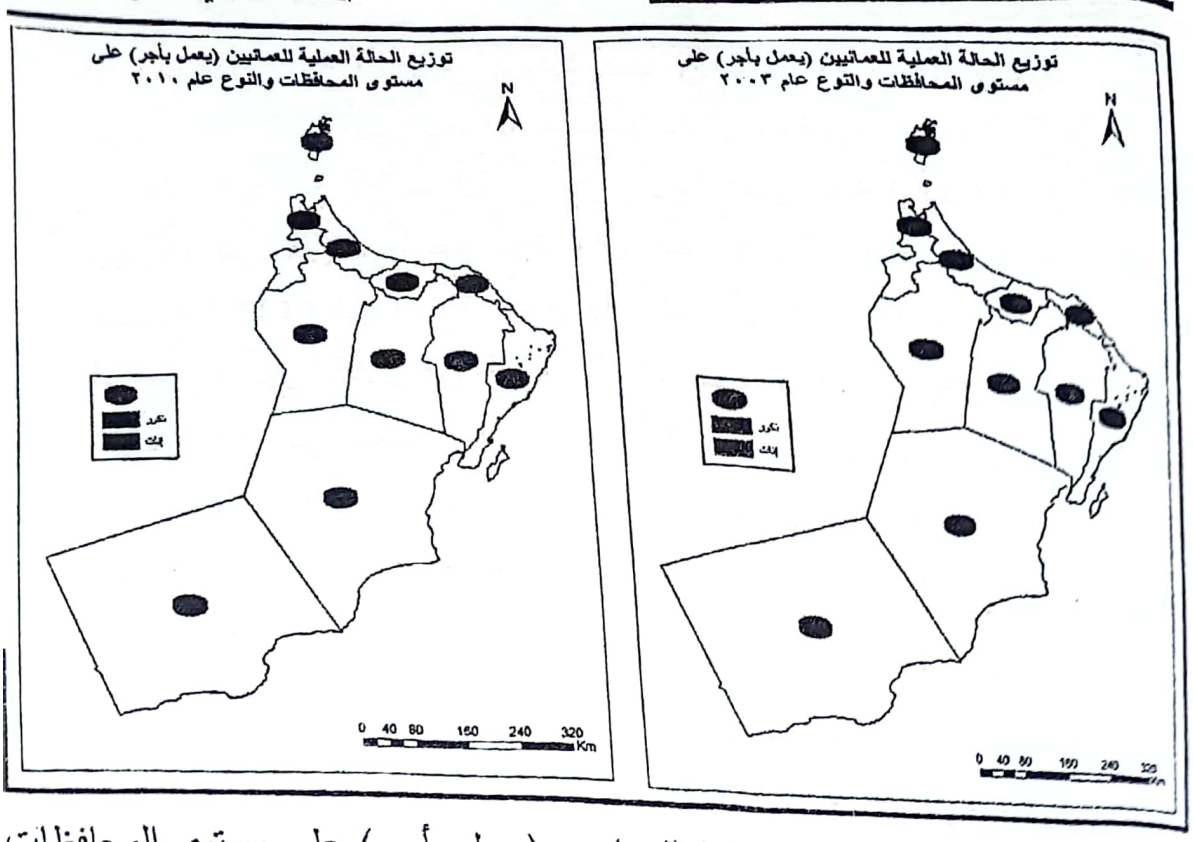

شكل (١٠) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بأجر) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠

٢. وعلى مستوى المحافظات نستطيع أن نقول أنها جميعها سجلت زيادات نسبية و حجمية على مستوى الذكور و الإناث العاملين بأجر (فيما عدا محافظة الوسطى التي سجلت انخفاضاً طفيفاً جداً بالنسبة للذكور)، و بالطبع كانت نسب الزيادة بالنسبة للإناث أعلى منها بالنسبة للذكور.

٣. فعلى مستوى الإناث جاءت محافظة الوسطى في الترتيب الأول بنسبة زيادة قدرها ٢٦٩%، تلتها محافظة شمال الباطنة بنسبة زيادة قدرها ١٢٤,٤%، ثم محافظة مسندم بنسبة زيادة قدرها ٩٩,٤%، فمحافظة جنوب الباطنة بنسبة زيادة قدرها ٩٨%، تلتها محافظة الداخلية بنسبة زيادة قدرها ٨٨,٨%، فمحافظة جنوب الشرقية بنسبة زيادة قدرها ٨٢,٨%، و محافظة ظفار بنسبة زيادة قدرها ٨١,٢%، و محافظة الظاهرة بنسبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيادة قدرها ٨١,١%، و شمال الشرقية بنسبة زيادة قدرها ٨٠,٥%، والبريمي بنسبة زيادة قدرها ٦٧,٩%، و أخيراً محافظة مسقط بنسبة زيادة قدرها ٥٨,٥%، و الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن محافظة مسقط سجلت أدنى نسبة زيادة ؛ إلا أن حجم الزيادة بين التعدادين كان كبيراً جداً حيث كان عدد العاملات بأجر ٢١٥٤٥ في ٢٠٠٣ و أصبحن ٣٤١٣٩ في ٢٠١٠ بحجم زيادة قدره ١٢٥٩٤ عاملة بأجر.

٤. أما على مستوى الذكور في نفس الفئة فقد سجلوا زيادة حجمية و نسبية و لكن بصورة أقل من تلك التي سجلتها الإناث. فجاءت محافظة شمال الباطنة في المقدمة بنسبة زيادة قدرها ٥٦%، تلتها محافظة الداخلية بنسبة زيادة قدرها ٥٢,٧%، فمحافظة جنوب الباطنة بنسبة زيادة قدرها ٥١,٥%، و تلتها محافظة شمال الشرقية بنسبة زيادة قدرها ٤٥,٢%، فمحافظة الظاهرة بنسبة زيادة قدرها ٣٩,٢%، ثم محافظة جنوب الشرقية بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٣%، و مسندم بنسبة زيادة قدرها ٢٨%، و مسقط بنسبة زيادة قدرها ٢٢,١%، و البريمي بنسبة زيادة قدرها ١٩%، وأخيراً محافظة ظفار بنسبة زيادة قدرها ١٨,٣%.

وهذه المؤشرات إذا و ضعت بجانب المؤشرات السابقة تشير إلى هناك اتجاها متزايداً لدي المواطنين وبصفة خاصة الإناث للعمل بأجر ، و تشير أيضاً إلى زيادة فرص العمل المتاحة بالقطاعات المختلفة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ وهو يدل على زيادة في حجم المشروعات الجديدة المنشأة التي استوعبت هذا العدد الكبير من العاملين بأجر (٤٢٧١١٧) في ٢٠١٠ بعد أن كانوا (٢٩٥٢٨٨) في ٢٠٠٣ بمقدار زيادة ١٣١٨٢٩ عامل بأجر و نسبة زيادة قدرها ٤٤,٦% بين التعدادين، وهو ما ينبئ بضرورة الزيادة في حجم المشروعات الجديدة المستقبلية كي تستوعب الأعداد السنوية التي تضاف لسوق العمل و ترغب في العمل بأجر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤.٥ **توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بدون أجر) على مستوى المحافظات والنوع**

يوضح جدول (٨) والشكل ١١ توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بدون أجر) حسب المحافظات والنوع عام ٢٠١٠،٢٠٠٣، و منها نلاحظ ما يلي:

جدول (٨) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بدون أجر) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠١٠،٢٠٠٣

	2003		2010	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
مسقط	81	153	268	104
شمال الباطنة	15	24	120	121
جنوب الباطنة	35	33	78	84
مسندم	5	6	9	3
البريمي	3	3	14	15
الظاهرة	16	50	37	27
الداخلية	59	26	161	68
جنوب الشرقية	11	11	42	87
شمال الشرقية	30	41	58	49
الوسطى	3	2	3	2
ظفار	15	11	54	23
الإجمالي	273	360	844	583

١. قلة حجم العاملين بدون أجر على مستوى السلطنة بصفة عامة حيث كان عددهم ٦٣٣ عام ٢٠٠٣، وأصبح عددهم ١٤٢٧ في ٢٠٠٣ .

٢. والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن محافظة الوسطى سجلت ثباتاً في عدد كل من الذكور و الإناث العاملين بدون أجر بين تعدادي ٢٠٠٣، و٢٠١٠ حيث كان عدد الذكور ٢ و عدد الإناث ٢ في التعدادين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣. شهدت باقي المحافظات زيادات بنسب متفاوتة في أعداد العمانيين العاملين بدون أجر و على المستوى النوعي سجلت أعداد الإناث العاملات بدون أجر زيادة أكبر من نظرائهن الذكور فيما بين ٢٠٠٣ ،و٢٠١٠.

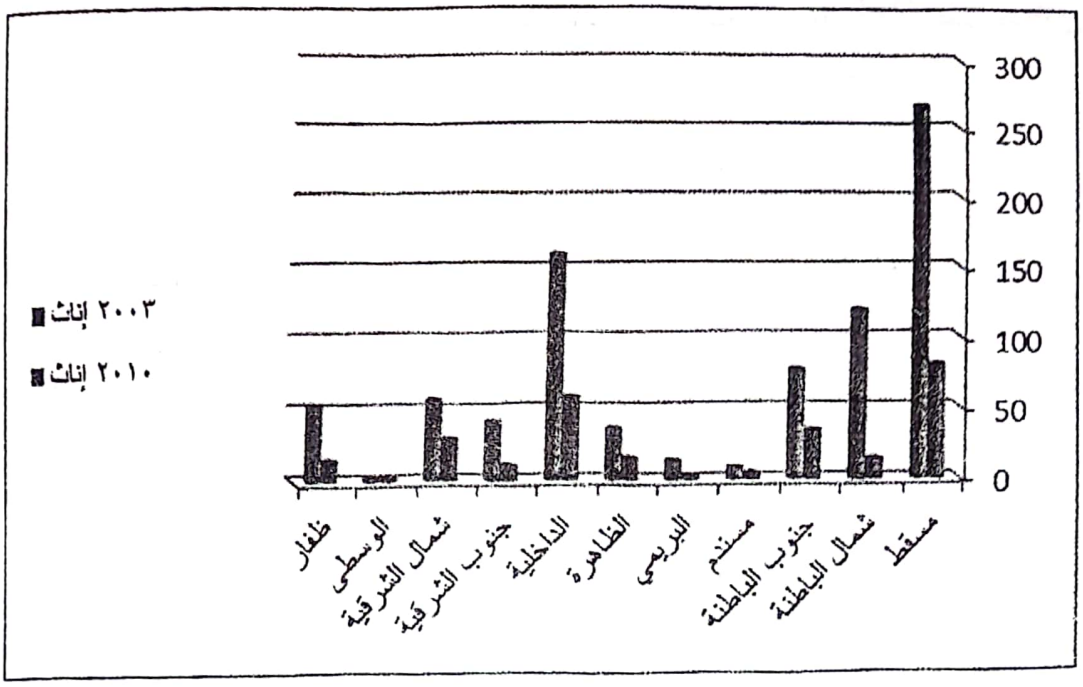

شكل (١١) توزيع الحالة العملية للعمانيين (يعمل بدون أجر) على مستوى المحافظات والنوع -إناث ٢٠٠٣، ٢٠١٠

٦- توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب قطاع العمل

١.٦ توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب قطاع العمل (حكومي)

يوضح جدول (٩) ، والشكل (١٢) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (حكومي) حسب المحافظات والنوع عام ٢٠١٠،٢٠٠٣، ومنهما نستطيع أن نستقي الملاحظات التالية:

١. فعلى مستوى النوع شهد حجم كل من الذكور والإناث العاملين في هذا القطاع على مستوى الدولة زيادة بين تعدادي ٢٠٠٣،و ٢٠١٠، وإن كان معدل الزيادة للإناث أعلى من معدل الزيادة بالنسبة للذكور في نفس الفئة حيث بلغت نسبة الزيادة للإناث ٦٤,٤%، بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة ٩,١% للذكور في نفس الفئة، وهو ما يتضح أيضاً في الوزن النسبي للذكور العاملين بالقطاع الحكومي مقارنة بالإناث في نفس الفئة حيث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كانت النسبة ٨٣% :١٧% على الترتيب في ٢٠٠٣ و أصبحت ٧٦.٤% : ٢٣,٦% في ٢٠١٠.

جدول (٩) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (حكومي) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠١٠،٢٠٠٣

	2003	2010	2003	2010
	إناث	إناث	ذكور	ذكور
مسقط	11656	15845	39450	37347
شمال الباطنة	5015	9824	31543	35455
جنوب الباطنة	3151	5793	20249	24125
مسندم	426	795	2476	2773
البريمي	846	1323	4218	3849
الظاهرة	2300	3947	10963	12930
الداخلية	4109	7311	21618	26349
جنوب الشرقية	2695	4524	11055	11791
شمال الشرقية	2059	3520	9919	11255
الوسطى	81	296	895	1094
ظفار	2558	4249	17674	18624
الإجمالي	34896	57427	170060	١٨٥٥٩٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

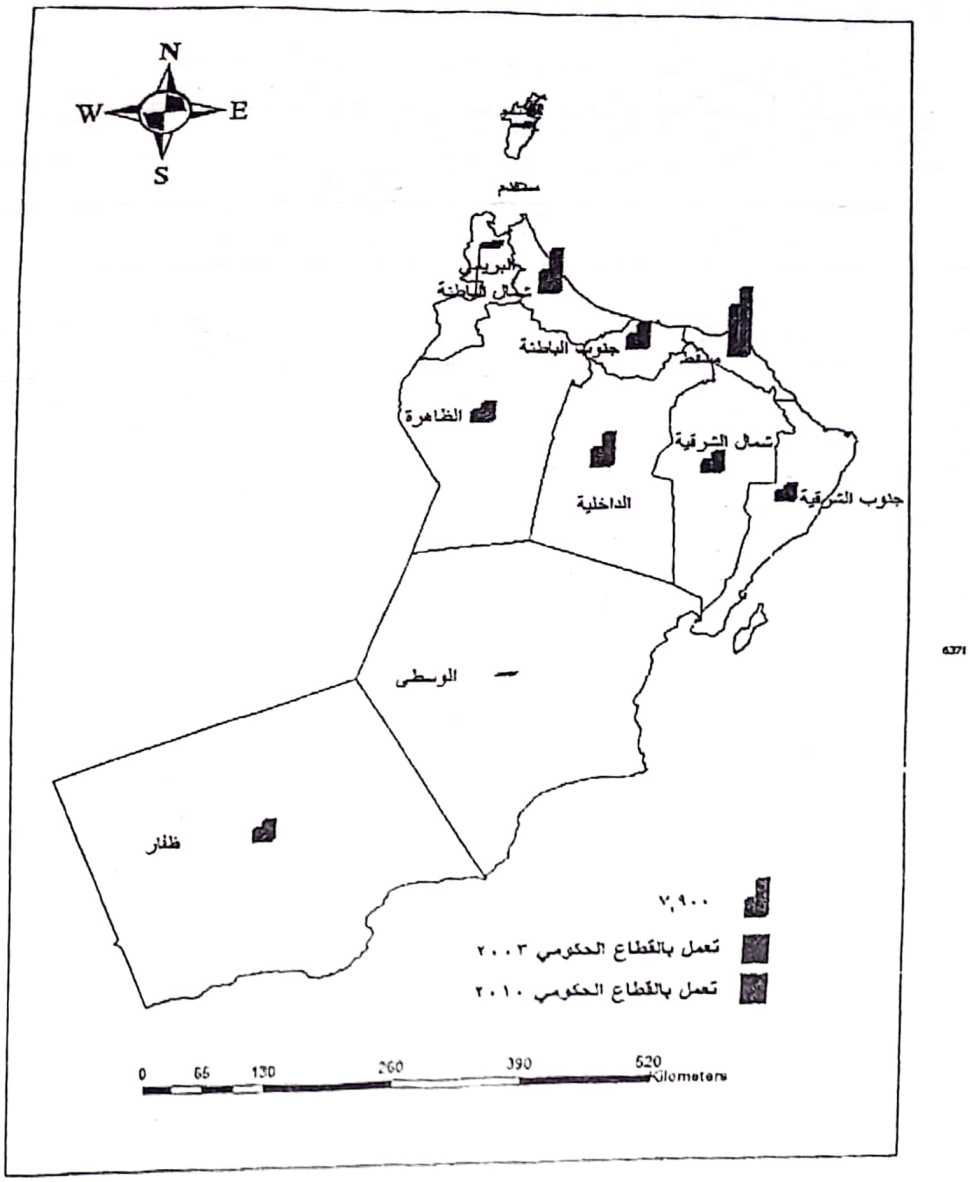

شكل (١٢) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (حكومي) على مستوى المحافظات والنوع-إناث عام ٢٠١٠،٢٠٠٣

٢. وبالنسبة للإناث العاملات في القطاع الحكومي على مستوى المحافظات فقد شهدت أحجامهن ونسبتهن زيادات كبيرة بين تعدادي ٢٠٠٣،و٢٠١٠، وجاءت محافظة الوسطى في الترتيب الأول بنسبة زيادة قدرها ٢٦٥%، تلتها محافظة شمال الباطنة في الترتيب الثاني بنسبة زيادة قدرها ٩٥,٩%، ثم محافظة مسندم في الترتيب الثالث بنسبة زيادة قدرها ٨٦,٦%، و محافظة جنوب الباطنة في الترتيب الرابع بنسبة زيادة قدرها ٨٣,٨%، و محافظة الداخلية في الترتيب الخامس بنسبة زيادة قدرها ٧٧,٩%، و

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ة الظاهرة في الترتيب السادس بنسبة زيادة قدرها ٧١,٦%، و محافظة شمال في الترتيب السابع بنسبة زيادة قدرها ٧١%، و محافظة جنوب الشرقية في ن الثامن بنسبة زيادة قدرها٦٧,٩ %، فمحافظة ظفار في الترتيب التاسع بنسبة قدرها ٦٦,١%، وفي الترتيب العاشر جاءت محافظة البريمي بنسبة زيادة ٥٦,٤%، و أخيراً محافظة مسقط في الترتيب الأخير بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٩%.

وزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (خاص) حسب المحافظات والنوع

دول (١٠) و الشكل ١٣ توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (خاص) محافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠، ومن الجدول و الأشكال يمكن ملاحظة ما

(١٠) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (خاص) على مستوى المحافظات والنوع عام ٢٠٠٣، ٢٠١٠

	2003	2010	2003	2010
	إناث	إناث	ذكور	ذكور
مسقط	9622	17922	30727	48980
شمال الباطنة	1311	4228	9314	29092
جنوب الباطنة	1195	2681	6566	16454
مسندم	45	157	444	1084
البريمي	275	553	1382	2937
الظاهرة	411	959	4202	8395
الداخلية	1264	2804	9312	21179
جنوب الشرقية	466	1177	4302	8765
شمال الشرقية	529	1100	3071	7883
الوسطى	5	21	908	670
ظفار	533	1391	4377	7543
الإجمالي	15656	32993	74605	152982

ي المستوى الوطني النوعي (بالنسبة للذكور والإناث) زاد حجم كل من العاملين ور و الإناث بالقطاع الخاص بنسبة ١٠٥% ، و ١١١% على الترتيب بين عامي ٢٠٠٣، و ٢٠١٠.

نسبة للإناث فقد شهدت بعض المحافظات قفزات هائلة في زيادة نسبة العاملات طاع الخاص مثل محافظة الوسطى (٣٢٠%) بسبب الانخفاض الشديد الأصلي في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حجمهن حيث بلغ عددهن ٥ في تعداد ٢٠٠٣، وأصبحن ٢١ في ٢٠١٠، ومحافظة مسندم حيث بلغ عددهن ٤٥ في تعداد ٢٠٠٣، وأصبحن ١٥٧ في ٢٠١٠.

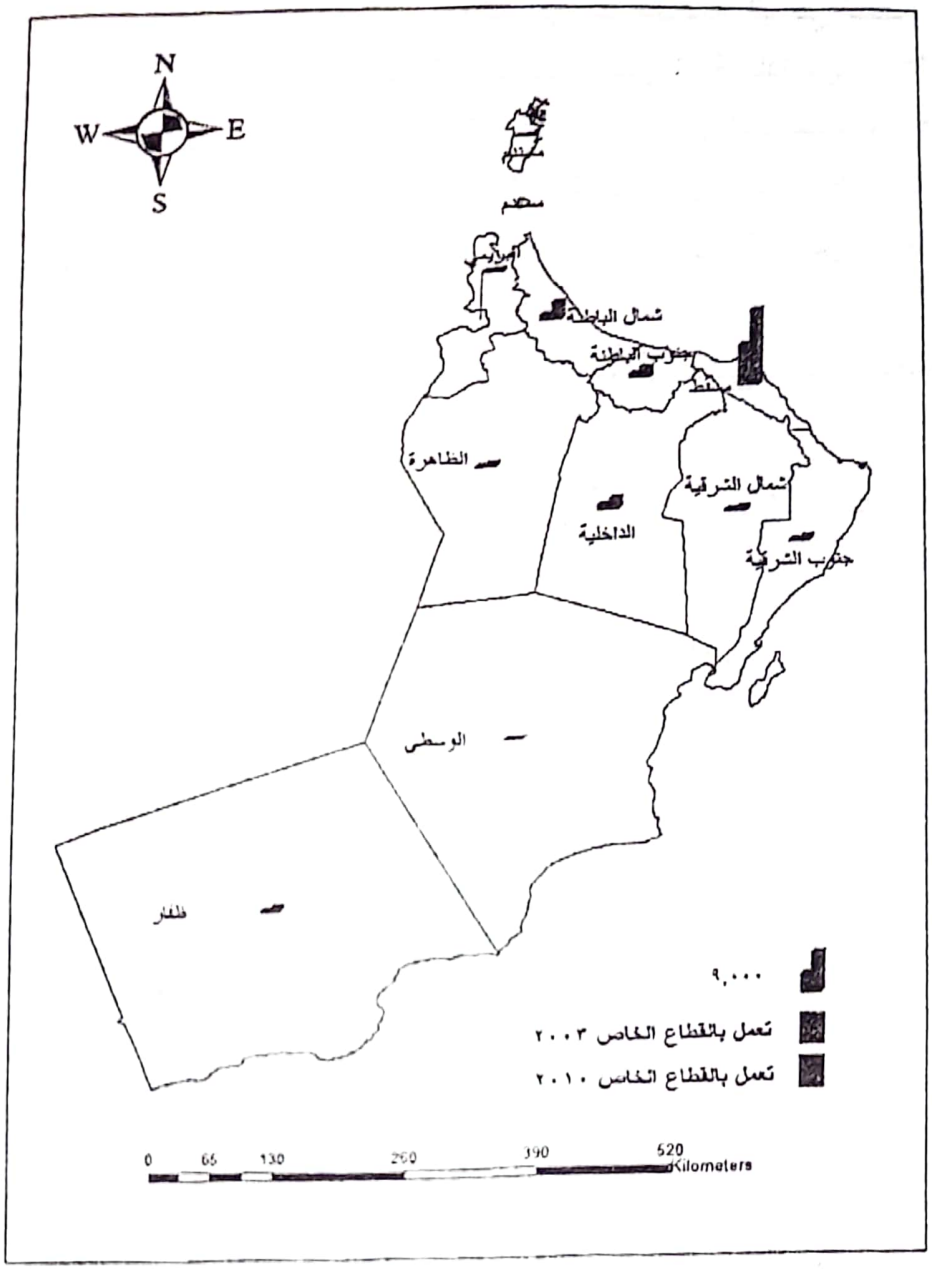

شكل (١٣) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (خاص) على مستوى المحافظات والنوع (إناث) عام ٢٠١٠،٢٠٠٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

. أما باقي المحافظات فقد شهدت زيادة كبيرة في نسبة العاملات بالقطاع الخاص مثل محافظة شمال الباطنة بنسبة زيادة بين التعدادين مقدارها ٢٢٣% ، ثم ظفار بنسبة زيادة مقدارها ١٦١%، فجنوب الشرقية بنسبة زيادة مقدارها ١٥٣%، ثم الظاهرة بنسبة زيادة مقدارها ١٣٣%، فجنوب الباطنة بنسبة زيادة مقدارها ١٢٤%، ثم محافظة الداخلية بنسبة زيادة مقدارها ١٢٢%، فشمال الشرقية بنسبة زيادة مقدارها ١٠٨%، ثم البريمي بنسبة زيادة مقدارها ١٠١%، وأخيراً مسقط بنسبة زيادة مقدارها٨٦%.

٣.٢ توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (عائلي) على مستوى المحافظات

جدول (١١) والشكل ١٤ توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (عائلي) المحافظات والنوع عام ٢٠١٠، ٢٠٠٣، ومنهم يمكن ملاحظة ما يلي:

هناك تناقص بسيط في إجمالي حجم العمانيين العاملين في القطاع العائلي بلغ حوالي ٦% بين تعدادي ٢٠٠٣، و ٢٠١٠، ويظهر ذلك بصورة أوضح على المستوى النوعي ولكن على مستوى الذكور فقط حيث حدث تناقص كبير في عددهم في نفس الفترة مقداره ٢٣,٤% حيث كان عددهم ٢٤٧٥٣ في ٢٠٠٣ و تناقصوا إلى ١٨٩٦٨ في ٢٠١٠. وفي نفس الوقت حدث زيادة كبرى على مستوى الإناث بلغت ٨٨,٥% بين التعدادين؛ حيث كان عددهن ٤٥٥٧ في ٢٠٠٣ و بلغن ٨٥٨٨ في ٢٠١٠ ويدعم ذلك بملاحظة نسبة الذكور إلى الإناث التي كانت ٨٥%\١٥% في ٢٠٠٣ و أصبحت ٦٩%\٣١% في ٢٠١٠.

على مستوى المحافظات بالنسبة للإناث نستطيع أن نقول أنها شهدت جميعاً تزايداً كبيراً و حجمياً متفاوتاً بينها فيما عدا محافظة مسندم التي شهدت انخفاضا نسبيا في عدد الإناث العاملات في القطاع العائلي بلغت نسبته حوالي ١٨% بين ال تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ حيث انخفض عددهن من ٧٢ في ٢٠٠٣ إلى ٥٩ في ٢٠١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (١١) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (عائلي) حسب المحافظات والنوع عام ٢٠١٠، ٢٠٠٣

	2003 إناث	2010 إناث	2003 ذكور	2010 ذكور
مسقط	1157	2181	2517	2519
شمال الباطنة	279	1138	5411	4065
جنوب الباطنة	446	870	2496	1777
مسندم	72	59	873	477
البريمي	16	57	490	692
الظاهرة	150	309	1556	1609
الداخلية	1012	1790	2469	4319
جنوب الشرقية	207	679	4402	2134
شمال الشرقية	995	1163	2351	748
الوسطى	12	15	1448	383
ظفار	211	327	740	245
الإجمالي	4557	8588	24753	18968

وبالنسبة لنسبة الزيادة في حجم الإناث العاملات في القطاع العائلي على مستوى المحافظات، فجاءت محافظة شمال الباطنة في البداية بنسبة زيادة بين التعدادين مقدارها ٣٠٨% ، ثم البريمي بنسبة زيادة مقدارها ٢٥٦%، فجنوب الشرقية بنسبة زيادة مقدارها ٢٢٨% ، ثم الظاهرة بنسبة زيادة مقدارها ١٠٦%، فجنوب الباطنة بنسبة زيادة مقدارها ٩٥%، ثم مسقط بنسبة زيادة مقدارها٨٩ %، ثم محافظة الداخلية بنسبة زيادة مقدارها ٧٧%، فظفار بنسبة زيادة مقدارها ٥٥%، ثم الوسطى بنسبة زيادة مقدارها ٢٥%، وأخيراً شمال الشرقية بنسبة زيادة مقدارها ١٧%.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

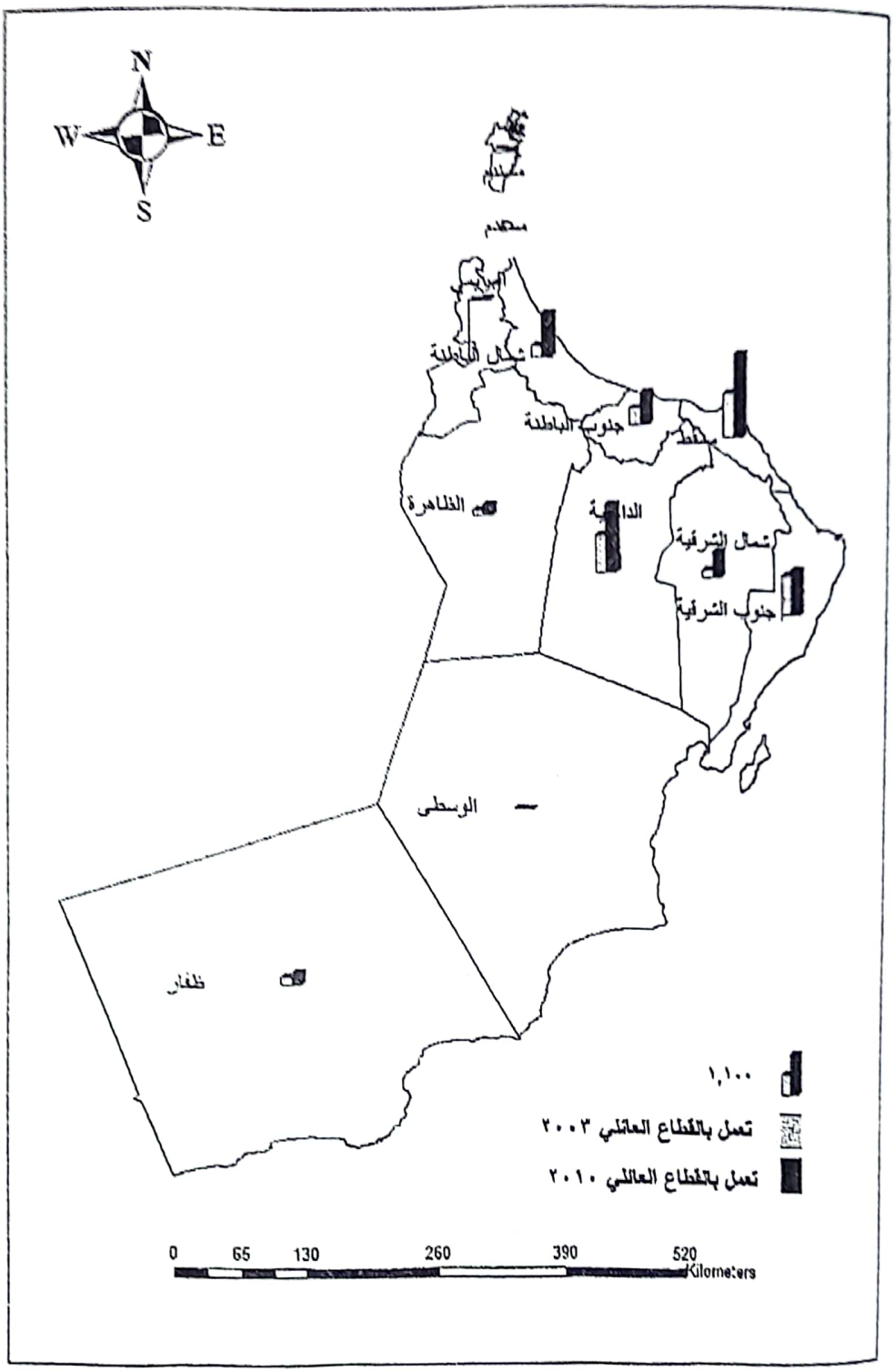

شكل (١٤) توزيع الحالة العملية للعمانيين حسب القطاع (عائلي) على مستوى المحافظات والنوع (إناث) عام ٢٠١٠،٢٠٠٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- نتائج الدراسة

تم تنفيذ هذا البحث – بفضل الله و توفيقه – من أجل دراسة الحالة العملية للمرأة العمانية اعتماداً على بيانات تعدادي ٢٠٠٣، و ٢٠١٠ وذلك تحقيقاً للأهداف المذكورة في مقدمة الدراسة، و فيما يلي عرض لأهم نتائج الدراسة:

١. بلغ عدد المشتغلين العمانيين ٤٤٦٩٦٦ فرد في عام ٢٠١٠ بينما كان عددهم٣٢٧٠٢٠ فرد في عام ٢٠٠٣ مما يعني زيادة بنسبة ٣٦,٦٨ % في خلال سبع سنوات بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٥,٢٤%. وبالنسبة للتوزيع النوعي نجد أن الذكور يشكلون ٧٨,١٢% ،و الإناث ٢١,٨٨% في عام ٢٠١٠ ، بينما شكل الذكور ما نسبته ٨٢,٩ % في ٢٠٠٣، وشكل الإناث ١٧,١ % مما يعني أن هناك زيادة طفيفة في نسبة مساهمة الإناث في عداد المشتغلين العمانيين. وعلى الرغم من هذه الزيادة الطفيفة في نسبة مساهمة الإناث في جملة المشتغلين على المستوى الوطني؛ إلا أن معدل الزيادة في عدد الإناث بين تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ بلغ ٧٤,٨٦% بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٠,٧% وهو يمثل ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني(٥,٢٤%) في نفس الفترة، وهو أكبر بكثير من مقدار الزيادة بالنسبة للذكور (٤,١%)خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى الزيادة الكبيرة في حجم المشتغلات الإناث في السلطنة وهو يشير إلى زيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي.

٢. وعلى المستوى النوعي بالنسبة للذكور بين ٢٠١٠ و ٢٠٠٣ نجد أن هناك زيادة طفيفة في فئة أصحاب الأعمال حيث كانت ٢,١% في ٢٠٠٣ و أصبحت ٢,٤% في ٢٠١٠، وحدث انخفاض لافت في فئة العاملين لحساب أنفسهم من ٧,٤% في ٢٠٠٣ إلى ٤,٦ في ٢٠١٠ حيث كان عدد الذكور في نفس الفئة ٢٠٠٩١ عام ٢٠٠٣ وتناقصوا إلى ١٦٤٥١ حيث تناقصوا بنسبة ١٨% تقريبا خلال سبع سنوات، وربما يمكن تفسير ذلك بزيادة نسبة العاملين بأجر (ذكور) حيث كان عددهم ٢٤٤٠٧١ عام ٢٠٠٣ وأصبحوا ٣٣٥١٨٦ في عام ٢٠١٠ بزيادة كبيرة مقدارها ٣٧% بين التعدادين، وهو ما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يمكن أن يشير إلى اتجاه الذكور للعمل بأجر بصورة أكبر من أن يعملوا لحساب أنفسهم. أما من يعمل لحسابهن فكان عددهن ٣٩٩٧ عام ٢٠٠٣ وأصبحن ٦١٠٨ عام ٢٠١٠ بزيادة نسبتها ٥٢,٨% (بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٧,٥%) .أما بالنسبة للإناث العاملات بأجر فكان عددهن ٥١٢١٧ عام ٢٠٠٣ و أصبحن ٩١٩٣١ عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة مقدارها ٧٩,٤٩% (بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١١,٤%) وهو ما يشير أيضاً للزيادة الكبيرة في نسبة العاملات بأجر مقارنة بالذكور في نفس الفئة، ولكنهن تمكن نسبة ثابتة في التعدادين حيث كانت نسبتهن ٩١,٦% في ٢٠٠٣ و أصبحت ٩١,٧% في ٢٠١٠، وهنا انخفاض نسبي طفيف في فئة من يعملن لحساب انفسهن من ٧,١% في ٢٠٠٣ إلى ٦,٢% في ٢٠١٠، ولكن اللافت للنظر هو تضاعف نسبة صاحبات الأعمال من ٠,٦% في ٢٠٠٣ إلى ١,٢% عام ٢٠١٠ حيث كان عددهن ٣٥٤ في ٢٠٠٣ و أصبحن ١٢٠٧ في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٤١% في خلال سبع سنوات (ومتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٤%) و هو ما يشير إلى زيادة اتجاه النساء للعمل كصاحبات أعمال و هو مؤشر نوعي جيد للمرأة العمانية.

- هناك زيادة في حجم أصحاب العمل لكل من الذكور و الإناث على المستوى الوطني حيث كان عدد أصحاب العمل الذكور ٥٦٩١ في عام ٢٠٠٣ وأصبحوا ٨٦٨٧ في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدررها ٥٢,٦%، و كان عدد أصحاب العمل الإناث ٣٥٤ في عام ٢٠٠٣ وأصبحن ١٢٠٧ في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدررها حوالي ٢٤١%، وهو ما يشير إلى زيادة كبيرة في حجم و نسبة العمانيات صاحبات الأعمال مقارنة بالذكور في خلال سبع سنوات (ومتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٤%) وهو ما يؤكد زيادة اتجاه النساء للعمل كصاحبات أعمال كما يؤكد ذلك زيادة نسبة الإناث العمانيات صاحبات الأعمال من ٥,٩% من إجمالي العمانيين أصحاب الأعمال عام ٢٠٠٣، و أصبحن يشكلن ١٢,٢% في ٢٠١٠، ويقابل ذلك انخفاض نسبة الذكور أصحاب الأعمال من ٩٤,١% في ٢٠٠٣ إلى ٨٧,٨% في عام ٢٠١٠، ونلاحظ أيضاً زيادة في حجم أصحاب الأعمال العمانيين لكل من الذكور و الإناث بين تعدادي ٢٠٠٣، و٢٠١٠ في كل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحافظات فيما عدا محافظتي مسندم و البريمي اللتان شهدتا انخفاضاً في حجم أصحاب الأعمال العمانيين الذكور في الفترة التعدادية المذكورة .

٤. لوحظ انخفاض حجمي و نسبي في إجمالي العمانيين الذكور العاملين لحساب أنفسهم حيث حدث انخفاض بنسبة قدرها ١٨,١% بين التعدادين، و في المقابل استمرت الإناث في تسجيل زيادات حجمية و نسبية في هذه الفئة حيث كان عددهن ٣٩٩٧ في ٢٠٠٣ وزادوا إلى ٦١٠٨ في ٢٠١٠ بنسبة زيادى قدرها ٥٢,٨% وهو تأكيد على الاتجاه الايجابي للمرأة العمانية نحو دخول سوق العمل كصاحبات أعمال أو عاملات لحساب أنفسهن و هو اتجاه يجب دراسته و تقييمه و تشجيعه.

٥. وعلى مستوى المحافظات بالنسبة للذكور؛ نجد أن جميع المحافظات سجلت تناقص حجمي و نسبي في فئة العاملين لحساب أنفسهم فيما عدا محافظة مسقط التي سجلت زيادة طفيفة، و بالنسبة للإناث؛ نجد أن ثلثي المحافظات سجلت زيادة حجمية و نسبية في فئة العاملات لحساب أنفسهن؛ حيث جاءت محافظة شمال الباطنة في تسجيل أعلى نسبة زيادة بين التعدادين في هذه الفئة بلغت ١٨٤%، تلتها محافظة جنوب الشرقية بنسبة زيادة قدرها ١٦٨%، ثم محافظة مسقط بنسبة زيادة قدرها٨١,٦%، فمحافظة الظاهرة بنسبة زيادة قدرها٥٣,٦%، و محافظة الداخلية بنسبة زيادة قدرها ٤٨,٥%، فمحافظة جنوب الباطنة بنسبة زيادة قدرها ٤٦,٥%.

٦. على مستوى السلطنة كان هناك زيادة حجمية و نسبية للعمانيين العاملين بأجر لكل من الذكور و الإناث على حد سواء، و إن كانت نسبة الزيادة بالنسبة للإناث أعلى حيث سجلن نسبة زيادة قدرها ٧٩,٥% بين تعدادي ٢٠٠٣، و٢٠١٠ حيث كان عددهن ٥١٢١٧ في ٢٠٠٣ و أصبحن ٩١٩٣١ في ٢٠١٠، وعلى مستوى المحافظات نستطيع أن نقول أنها جميعها سجلت زيادات نسبية و حجمية على مستوى الذكور و الإناث العاملين بأجر (فيما عدا محافظة الوسطى التي سجلت انخفاضاً طفيفاً جداً بالنسبة للذكور)، و بالطبع كانت نسب الزيادة بالنسبة للإناث أعلى منها بالنسبة للذكور، وهذه المؤشرات إذا و ضعت بجانب المؤشرات السابقة تشير إلى هناك اتجاها متزايداً لدى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المواطنين للعمل بأجر ، و تشير أيضاً إلى زيادة فرص العمل المتاحة بالقطاعات المختلفة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ وهو يدل على زيادة في حجم المشروعات الجديدة المنشأة التي استوعبت هذا العدد الكبير من العاملين بأجر (٤٢٧١١٧) في ٢٠١٠ بعد أن كانوا (٢٩٥٢٨٨) في ٢٠٠٣ بمقدار زيادة ١٣١٨٢٩ عامل بأجر و نسبة زيادة قدرها ٤٤,٦% بين التعدادين، وهو ما ينبئ بضرورة الزيادة في حجم المشروعات الجديدة المستقبلية كي تستوعب الأعداد السنوية التي تضاف لسوق العمل و ترغب في العمل بأجر.

أن هناك زيادة في حجم العاملين بالقطاع الحكومي بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ حيث بلغ إجمالي العاملين ٢٠٤٩٥٦ بالقطاع الحكومي في ٢٠٠٣، وزاد هذا العدد إلى ٢٤٣٠١٩ في ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ١٨,٦%، وعلى مستوى النوع شهد حجم كل من الذكور والإناث العاملين في هذا القطاع على مستوى الدولة زيادة بين تعدادي ٢٠٠٣،و ٢٠١٠، وإن كان معدل الزيادة للإناث أعلى من معدل الزيادة بالنسبة للذكور في نفس الفئة حيث بلغت نسبة الزيادة للإناث ٦٤,٤%، بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة ٩,١% للذكور في نفس الفئة، وهو ما يتضح أيضاً في الوزن النسبي للذكور العاملين بالقطاع الحكومي مقارنة بالإناث في نفس الفئة حيث كانت النسبة ٨٣%١٧١% على الترتيب في ٢٠٠٣ و أصبحت ٧٦,٤%٢٣,٦١% في ٢٠١٠، وبالنسبة للإناث العاملات في القطاع الحكومي على مستوى المحافظات فقد شهدت أحجامهن ونسبتهن زيادات كبيرة بين تعدادي ٢٠٠٣،و٢٠١٠، وبالنسبة للذكور العاملين في القطاع الحكومي على مستوى المحافظات فقد شهدت جميع المحافظات زيادات متفاوتة في أحجامهم ونسبتهم فيما عدا محافظتي مسقط و البريمي اللتان شهدتا انخفاضاً في نسبة العاملين الذكور بين ٢٠٠٣، و ٢٠١٠.

أن هناك تناقص بسيط في إجمالي حجم العمانيين العاملين في القطاع العائلي بلغ حوالي ٢% بين تعدادي ٢٠٠٣، و ٢٠١٠، ويظهر ذلك بصورة أوضح على المستوى النوعي ليكون على مستوى الذكور فقط حيث حدث تناقص كبير في عددهم في نفس الفترة مقداره

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٣,٤% حيث كان عددهم ٢٤٧٥٣ في ٢٠٠٣ و تناقصوا إلى ١٨٩٦٨ في ٢٠١٠. وفي نفس الوقت حدث زيادة كبرى على مستوى الإناث بلغت ٨٨,٥% بين التعدادين؛ حيث كان عددهن ٤٥٥٧ في ٢٠٠٣ و بلغن ٨٥٨٨ في ٢٠١٠ ويتأكد ذلك بملاحظة نسبة الذكور إلى الإناث التي كانت ٨٥%١٥١% في ٢٠٠٣ و أصبحت ٦٩%٣١١% في ٢٠١٠.

٨- التوصيات

١. تشجيع زيادة اتجاه النساء للعمل بكافة حالاتهن العملية وهو ما اتضح من نتائج الدراسة في الزيادة الكبيرة في حجم المشتغلات الإناث في السلطنة ويؤكد ذلك زيادة نسبة الإناث العمانيات صاحبات الأعمال أو عاملات لحساب أنفسهن و عاملات بأجر مما أدى إلى زيادة مساهمتها في القوة العاملة وهو ما يشير إلى زيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي.وهو اتجاه يجب دراسته و تقييمه و تشجيعه.

٢. العمل على توفير الفرص المختلفة لزيادة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي من خلال توفير برامج الدعم الفني و المالي لإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة لكي يتمكن من العمل كصاحبات أعمال أو يعملن لحساب أنفسهن.

٣. تشجيع إقامة المشروعات الإقتصادية التي تعتمد على التشغيل المكثف للإناث لتوفير الفرصة لمن يرغبن في العمل بأجر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩. قائمة المصادر و المراجع

٩.١ المصادر

وزارة الاقتصاد الوطني، (٢٠١٠)، دليل العداد، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠.

وزارة الاقتصاد الوطني، (٢٠١٢)، بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠

وزارة الاقتصاد الوطني، (٢٠١٢)، بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٣

المراجع الأجنبية

1. Nabli, M. et al. Job Creation in a High Growth Environment: the MENA Region, Middle East and North Africa Working Paper Series No. 49, the World Bank (2007).

مواقع الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

وزارة الإعلام ، (٢٠٠٢): المرأة العمانية، شبكة عمان الإلكترونية ، سلطنة عمان،
http://www.omanet.om/arabic/social/dev11.asp?cat=sdev&subcat=sdev2

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner